الأمم المتحدة

UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.2/2

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
14 March 2024

Arabic
Original: English

البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس الخامس): الإنجاز من أجل البشر والكوكب
الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين
نيروبي، 3–5 حزيران/يونيه 2024
البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري: حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل

حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل

تقرير من الأمانة

أولاً- مقدمة

1- اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها 20/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019، البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس)[1]، الذي يبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2020 وينتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2029. وبموجب الفقرة 6 (أ) من برنامج مونتفيديو الخامس، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته الحالية وموارده المتاحة، كأمانة للبرنامج، ويؤدي بعض المهام المؤسسية ووظائف الرصد، بما في ذلك تقديم تقارير عن تنفيذ البرنامج وأنشطته وتمويله كل سنتين.

2- وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عقد الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتيفيديو الخامس في جزأين: جزء عبر الإنترنت، عقد في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021؛ وجزء بالحضور الشخصي، عقد في شكل هجين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022. وخلال الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول المستأنف (الذي يرد تقريره في الوثيقة UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6/Add.1)، طُلب إلى الأمانة أن تقدم تقارير مرحلية وفقا للفقرة 6 (أ) '10' من برنامج مونتفيديو الخامس قبل سنة واحدة من انعقاد كل اجتماع عالمي للمنسقين الوطنيين (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6/Add.1، المرفق، الفقرة 6). ويتضمن هذا التقرير، الذي أعد عملا بهذا الطلب، معلومات عن التقدم المحرز والأنشطة المضطلع بها منذ التقرير السابق للأمانة عن حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/2/Rev.1).

* UNEP/Env.Law/MVP5/GNFP2/1.

(1) UNEP/EA.4/19، المرفق الأول.

ثانياً- حالة التنفيذ

ألف- الترتيبات المؤسسية لبرنامج مونتفيديو الخامس

1- المنسقون الوطنيون

3- خلال الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول المستأنف للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتيفيديو الخامس، أوضحت الأمانة أن جائحة كوفيد-19 أخرت كثيرا عقد الاجتماع العالمي الأول وتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج. وقدمت الأمانة، ضمن عناصر أخرى، معلومات مستكملة عن منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية؛ وتطوير منتجات الاتصال لزيادة الوعي بالبرنامج[2]؛ وعدد المنسقين الوطنيين المعينين؛ وإنشاء الصندوق الاستئماني العام للأنشطة الأساسية لبرنامج مونتفيديو الخامس (صندوق مونتيفيديو الاستئماني).

4- وناقش المنسقون الوطنيون المجالات ذات الأولوية المحتملة التي اقترحتها الأمانة لتنفيذ البرنامج، والمجالات الناشئة للقانون البيئي، والشراكات وإشراك أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالبرنامج. ويرد بيان حالة تنفيذ البرنامج في الفرع الثاني من هذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة الفنية في إطار البرنامج لم تبدأ إلا بعد اختتام الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول، الذي زود الأمانة بتوجيهات واضحة فيما يتعلق بالإنجاز والتنفيذ.

5- وقد عينت 146 دولة عضوا ودولة لها مركز المراقب على الأقل منسقين وطنيين، من جميع المناطق الجغرافية للأمم المتحدة[3].

2- اللجنة التوجيهية للتنفيذ

6- وفقا لطرائق عمل اللجنة التوجيهية للتنفيذ (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6، المرفق، الفقرة 9)، ينبغي أن تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل، إما عبر الإنترنت أو بالحضور الشخصي. ومن الناحية العملية، تجتمع اللجنة مرتين في السنة ومرة واحدة قبل الاجتماعات العالمية للمنسقين الوطنيين. وقد عقدت اللجنة منذ إنشائها سبعة اجتماعات، حيث عقدت الاجتماعات من الثالث إلى السابع منذ تقديم التقرير السابق للأمانة عن حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/2/Rev.1). وفيما يلي معلومات عن تلك الاجتماعات:

(أ) ركز الاجتماع الثالث، الذي عقد حضورياً في 6 حزيران/يونيه 2022، إلى حد كبير على الأعمال التحضيرية للجزء الذي يعقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول المستأنف للمنسقين الوطنيين[4].

(ب) وتضمن الاجتماع الرابع، الذي عقد عبر الإنترنت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، مناقشات حول نتائج الاجتماع العالمي الأول، وتحديثات حول خرائط طُرق التنفيذ المقترحة لمجالات التنفيذ ذات الأولوية،

(2) انظر https://leap.unep.org/.

(3) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: https://leap.unep.org/about/nfps.

(4) يمكن الاطلاع على موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للتنفيذ على الرابط: https://leap.unep.org/sites/default/files/inline-files/Co-Chairs-Summary_Third-Meeting-of-the-Steering-Committee_06June2022_0.pdf.

والعناصر الأساسية لاستراتيجية الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة (مصحوبة بمسودة مخطط الاستراتيجية)، ومشروع استراتيجية تعبئة الموارد وإمكانية إنشاء شعار لبرنامج مونتيفيديو الخامس[5].

(ج) وتضمن الاجتماع الخامس، الذي عقد عبر الإنترنت في 10 آذار/مارس 2023، تحديثات حول المناقشات السابقة، وموافقة اللجنة على خريطة طريق التنفيذ ومخطط مشروح لاستراتيجية الشراكات وأصحاب المصلحة، وتقييم استراتيجية منقحة لتعبئة الموارد[6].

(د) وتضمن الاجتماع السادس، الذي عقد في شكل هجين في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، التركيز على عدة جوانب من تنفيذ البرنامج، مثل مراجعة مشروع التقرير عن تنفيذ البرنامج وأنشطته وتمويله ومسودة كاملة لاستراتيجية الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة. وأولت اللجنة اهتماما خاصا للترويج للبرنامج على الصعيد الإقليمي والحاجة إلى تعزيز بروزه[7].

(هـ) وتضمن الاجتماع السابع، الذي عقد في شكل هجين يومي 26 و27 شباط/فبراير 2024، مزيدا من الاستعراض من جانب اللجنة لمشروع التقرير المنقح عن تنفيذ البرنامج وأنشطته وتمويله، واعتماد استراتيجية الشراكة وإشراك أصحاب المصلحة، واستعراض مشاريع أوراق الخيارات بشأن الاستجابات القانونية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، ومناقشات بشأن قضايا ظهور البرنامج. ووافقت اللجنة أيضا على مواعيد وطرائق الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين[8].

7- ومنذ التقرير السابق، طرأ عدد من التغييرات على عضوية اللجنة التوجيهية. وفيما يخص بيرو، حل جيمبسون دافيلا أوردونيز محل ماريانو كاسترو سانشيز مورينو، اعتبارا من 29 نيسان/أبريل 2022. وفيما بعد، حل هيكتور دانيال بينيتيز كاسترو محل السيد سانشيز-مورينو، وخلف الأول خوان بابلو كاريرا لوكي للفترة المتبقية من الولاية. وفيما يخص سلوفينيا، حلت هيلينا كرامار محل ناتاشا بتروفيتش، اعتبارا من 23 أيار/مايو 2022. وحلت تانيا بوسيلي فيدوفيتش محل السيدة كرامار فيما بعد.

3- الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة

8- وفقا للمبادئ التوجيهية لتنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس، سيتم تطوير وإنجاز تنفيذ البرنامج وأنشطته بالتعاون أو التنسيق أو الشراكة، حسب الاقتضاء، مع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعزيز المشاركة العامة (UNEP/EA.4/19، المرفق الأول، الفقرة 5 (ج)). علاوةً على ذلك، فإن دعم التعاون وتعزيز الشراكات على نطاق الأمم المتحدة ومع الكيانات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في مجال القانون البيئي، هو نشاط استراتيجي في إطار البرنامج (المرجع نفسه، الفقرة 4 (هـ)).

(5) يمكن الاطلاع على وثائق الاجتماع، بما في ذلك موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع الرابع للجنة التوجيهية للتنفيذ، على الرابط: https://leap.unep.org/about/meetings/fourth-meeting-steering-committee-implementation#meeting-documents.

(6) يمكن الاطلاع على وثائق الاجتماع، بما في ذلك موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للتنفيذ، على الرابط: https://leap.unep.org/about/meetings/fifth-meeting-steering-committee-implementation#meeting-documents.

(7) يمكن الاطلاع على وثائق الاجتماع، بما في ذلك موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع السادس للجنة التوجيهية للتنفيذ، الذي عقد في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على الرابط: https://leap.unep.org/en/about/meetings/sixth-meeting-steering-committee-implementation#meeting-documents.

(8) يمكن الاطلاع على وثائق الاجتماع، بما في ذلك موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع السادس للجنة التوجيهية للتنفيذ، الذي عقد يومي 26 و27 شباط/فبراير 2024، على الرابط: https://leap.unep.org/en/about/meetings/seventh-meeting-steering-committee-implementation#meeting-documents.

9- وخلال الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول وخلال مختلف الأحداث الجانبية، تم تيسير وتعزيز إشراك ومشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك الذين يمثلون الشباب[9]. واتفق المنسقون الوطنيون، عقب مناقشاتهم، على أن تقوم الأمانة، على أساس تعليقاتهم، بإعداد مشروع استراتيجية بشأن الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة لكي تنظر فيه اللجنة التوجيهية وربما تعتمده (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6/Add.1، الفقرة 52). وناقشت اللجنة التوجيهية في اجتماعها الرابع مشروع مخطط عام؛ وجرى تنقيح المسودة لاحقا، وأجريت مشاورات بشأن نسخة مشروحة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2023. واعتمدت اللجنة التوجيهية في اجتماعها السابع مشروعا كاملا للاستراتيجية.

10- إضافةً إلى ذلك، أبرزت الأحداث الجانبية القضايا ذات الأهمية لمختلف المجموعات، بما في ذلك المنظمات الدينية، والمجتمعات الأصلية والمحلية، والخبراء القانونيون، والنساء والشباب، في محاولة لتعزيز الإدارة البيئية الفعالة في المجالات المواضيعية للتلوث وتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

11- وبعد الاجتماع العالمي الأول، اضطلعت الأمانة بعملية مسح واسعة النطاق لتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء المحتملين. وشمل المسح والتحليل مجموعة واسعة جدا من أكثر من ألف كيان، بما في ذلك المنظمات المعتمدة لدى جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمات القانون البيئي؛ والجامعات ومؤسسات البحوث؛ وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

12- وفي سياق المشاورات الإقليمية بشأن إعداد تقرير للمنسقين الوطنيين عن الخيارات المتعلقة بمجالات الأولوية المحددة بوضوح للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ والتي من شأنها تعزيز أو تطوير أو تنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة على المستوى الوطني أو دون الوطني وبناء القدرات ذات الصلة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مع تجنب الازدواجية وضمان الدعم المتبادل للجهود فيما يخص العمليات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وتقرير للمنسقين الوطنيين بشأن الخيارات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية المحددة بوضوح لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة على المستوى الوطني أو دون الوطني لتنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، نظمت الأمانة المشاورات التالية التي شارك فيها أصحاب المصلحة والشركاء: (أ) فيما يخص منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا ووسط آسيا، بما في ذلك المشاركة عن بعد لمنطقة البلقان وأوروبا الشرقية وجنوب القوقاز دون الإقليمية، عقدت المشاورات في شكل هجين خلال الاجتماع الإقليمي الخامس لبرنامج مونتفيديو للقانون البيئي والمؤتمر الثالث للقانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في بانكوك في الفترة من 15 إلى 18 آب/أغسطس 2023؛ (ب) وفيما يخص أفريقيا، عقدت مشاورات خلال المؤتمر العلمي الخامس لرابطة محاضري القانون البيئي في الجامعات الأفريقية، الذي عقد في نيروبي في الفترة من 21 إلى 23 آب/أغسطس 2023، وحلقة عمل بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات، عقدت في بوغيسيرا، رواندا، في الفترة من 29 إلى 31 آب/أغسطس 2023)؛ (ج) وفيما يخص أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقدت مشاورات في مدينة بنما سيتي يومي 25 و26 أيلول/سبتمبر 2023، تلاها المنتدى السنوي الثاني المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد أيضا في بنما سيتي يومي 27 و28 أيلول/سبتمبر 2023.

(9) يمكن الاطلاع على معلومات عن الأحداث الجانبية التي عقدت على هامش الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي على الرابط: https://leap.unep.org/about/meetings/person-hybrid-segment-first-global-meeting-national-focal-points#side-events.

ثالثاً- المجالات ذات الأولوية لتنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس

13- خلال الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول، قدمت الأمانة وثيقة بشأن مجالات التنفيذ ذات الأولوية (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/4/Rev.1)، حددت فيها المجالات الممكنة ذات الأولوية للتنفيذ للفترة المتبقية من البرنامج، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2029[(10)]. وفي تلك الوثيقة، حُددت الإجراءات والاستراتيجيات والنتائج المتوخاة للمجالات المحتملة ذات الأولوية، بما في ذلك طرائق وآليات دعم البلدان في تنفيذها للبرنامج. واسترشدت المعلومات الواردة في الوثيقة بنتائج دراسة استقصائية أجريت على المنسقين في كانون الثاني/يناير 2021، والمشاورات مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، والمدخلات الواردة خلال الجزء الذي عقد عبر الإنترنت من الاجتماع العالمي الأول.

14- وخلال الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي، بتّ المنسقون الوطنيون في ثلاثة مجالات مواضيعية أساسية ومترابطة لتنفيذ البرنامج، وهي الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة التلوث، ومكافحة أزمة المناخ، ومكافحة أزمة فقدان التنوع البيولوجي، مع استكمالها بالأنشطة الشاملة لتعزيز سبل الحصول على المعلومات البيئية، والمشاركة العامة في صنع القرارات البيئية وإمكانية اللجوء إلى العدالة؛ وتعزيز التعليم وبناء القدرات في مجال القانون البيئي (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6/Add.1، المرفق والتذييل الأول له). ومن المقرر استعراض هذه المجالات المواضيعية والأنشطة الشاملة وتعديلها حسب الاقتضاء في كل اجتماع عالمي لاحق للمنسقين الوطنيين.

15- وعلى الرغم من المجالات المواضيعية والأنشطة الشاملة المحددة، لا يزال بإمكان البلدان طلب الدعم بشأن أي مسألة من مسائل القانون البيئي تتماشى مع رؤية البرنامج وأهدافه. وهذا يتفق مع الفقرة 5 (أ) من البرنامج، التي تنص على أن أنشطة البرنامج يجب أن تستجيب لاحتياجات البلدان وأولوياتها (UNEP/EA.4/19، المرفق الأول).

16- وبناء على طلب للمنسقين الوطنيين، وضعت الأمانة خريطة طريق للتنفيذ، ناقشتها ووافقت عليها اللجنة التوجيهية في اجتماعها الخامس[(11)]. وكانت خريطة طريق التنفيذ المعتمدة ثمرةً للجهود المبذولة للتصدي للتحديات في مواءمة المجالات الأولية ذات الأولوية مع المجالات المواضيعية والأنشطة الشاملة بطريقة شاملة ولكنها ليست مزدوجة، ولتحسين مواءمة خرائط طرق التنفيذ مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022-2023، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

17- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الأمانة وشركاؤها على النهوض بالاستجابات القانونية للتصدي لأزمة التلوث عن طريق وضع ثلاث وثائق توجيه رئيسية بشأن الممارسات التشريعية والإنفاذية الجيدة (انظر المرفق الأول لهذا التقرير)؛ ودعم تعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات المتعلقة بإدارة التلوث لما لا يقل عن 27 بلدا؛ والاضطلاع بالتدريب والتوعية بشأن مواضيع مختلفة، بما في ذلك بشأن التجارة في السلع الحساسة بيئيا والصلة بين التلوث وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالاستجابات القانونية لمعالجة أزمة المناخ، نشرت الأمانة تقريرها

(10) خلال الجزء الذي عقد عبر الإنترنت من الاجتماع العالمي الأول، حددت المنسقون الوطنيون الاستجابات القانونية لأزمة تلوث الهواء باعتبارها مجال الأولوية الأول للتنفيذ (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/4، المرفق). ويرد التقدم المحرز في تنفيذ هذا المجال ذي الأولوية في التقرير السابق عن حالة تنفيذ البرنامج وأنشطته وتمويله (أنظر UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/2/Rev.1).

(11) انظر موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للتنفيذ. يمكن الاطلاع عليها في الرابط: https://leap.unep.org/about/meetings/fifth-meeting-steering-committee-implementation#meeting-documents.

العالمي عن التقاضي بشأن المناخ: استعراض حالة عام 2023، الذي يتضمن لمحة عامة عن الاتجاهات في التقاضي بشأن المناخ والتنبؤات للمستقبل. وقد أثار المنشور اهتماما كبيرا في وسائط الإعلام وبين أصحاب المصلحة ووزع على نطاق واسع في مختلف المنتديات. إضافةً إلى ذلك، شاركت الأمانة في عملية صياغة القوانين واللوائح في عدة بلدان؛ وعززت مجموعة أدواتها المتعلقة بالقانون وتغير المناخ؛ وشاركت مع السلطات القضائية والأطفال والشباب ومجموعات السكان الأصليين بشأن تغير المناخ.

18- وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، ركزت الأمانة على تحسين التعليم في مجال القانون البيئي من خلال وضع وحدات تدريبية. وساهمت أيضا في التوجيه بشأن تعميم حقوق الإنسان في استراتيجيات التنوع البيولوجي وإدراج الشعوب الأصلية والنساء والمدافعين عن البيئة في سن القوانين البيئية وتنفيذها. وأخيرا، عملت الأمانة على المسائل التي تشمل المجالات المواضيعية الثلاثة – على سبيل المثال، من خلال دعم وضع مدونات بيئية، ومبادئ توجيهية للجهات الفاعلة في مجال الإنفاذ (مثل الأجهزة القضائية)، وبرامج تدريب المدربين، وإنشاء مجموعات أدوات للحقوق البيئية؛ وعقد فعاليات تدريبية وحوارات ومشاورات مع ممارسي الحقوق البيئية والمدافعين عن البيئة ؛ ودعم جهود الدول الرامية إلى إعمال الحق في بيئة صحية.

19- ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز شامل للتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، وترد في المرفق الثاني قائمة غير حصرية بالأنشطة الرئيسية المضطلع بها منذ التقرير المرحلي السابق. وقد جُمعت تلك الأنشطة في المجالات المواضيعية والشاملة المتميزة التي تتماشى مع خريطة طريق التنفيذ لتيسير رصد التقدم المحرز.

20- ويحتوي الجدول التالي على موجز رفيع المستوى للتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق عبر المجالات المواضيعية للاستجابات القانونية لأزمة التلوث وأزمة المناخ وأزمة التنوع البيولوجي والأنشطة الشاملة المتعلقة بحقوق الحصول والتعليم وبناء القدرات.

التقدم المحرز في تعزيز خريطة طريق التنفيذ (25 آذار/مارس 2022 – 29 شباط/فبراير 2024)

المجال المواضيعي/الشامل	*البلدان المدعومة*	*المنتجات المطورة*	*المعرفية*	*إجمالي عدد ورش العمل/التدريبات/الأحداث*
التلوث	23	4		19
المناخ	3	3		11
التنوع البيولوجي	5	2		10
حقوق الوصول	13	6		9
التثقيف وبناء القدرات	6	5		7

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا الجدول تقريبية وقد تخضع لتغييرات طفيفة بسبب التحديثات الجارية وأساليب جمع البيانات.

رابعاً- الاستراتيجيات البرنامجية لبرنامج مونتفيديو الخامس

ألف- استراتيجية الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة

21- عملاً بالفقرة 4 (هـ) من برنامج مونتفيديو الخامس (UNEP/EA.4/19، المرفق الأول)، سيدعم البرنامج التعاون وتعزيز الشراكات على نطاق الأمم المتحدة ومع الكيانات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في مجال القانون البيئي. وعملاً بالتوجيهات التي قدمها المنسقون الوطنيون في اجتماعهم العالمي الأول، وبالتشاور مع أعضاء اللجنة التوجيهية، أعدت الأمانة مخططا مشروحا لاستراتيجية الشراكات وإشراك

أصحاب المصلحة، والتي فتحت للمشاورات عبر الإنترنت في الفترة من 13 حزيران/يونيه إلى 15 آب/أغسطس 2023، مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء المحددين. وقدمت الأمانة مشروعا أولياً للاستراتيجية لكي تناقشه اللجنة التوجيهية في اجتماعيها السادس والسابع، واعتمد المشروع في الاجتماع الأخير. وتتماشى الاستراتيجية مع سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجياته وإجراءاته المتعلقة بأصحاب المصلحة والشركاء. ويرد مزيد من المعلومات عن الاستراتيجية في الوثيقة UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.2/5.

باء- استراتيجية تعبئة الموارد

22- تتمثل إحدى مهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دوره كأمانة لبرنامج مونتفيديو الخامس، في السعي إلى الحصول على التمويل المناسب لتنفيذ أنشطة البرنامج (UNEP/EA.4/19، المرفق الأول، الفقرة 6 (أ) '11'). وخلال الجزء الذي عقد بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول المستأنف، دعا المنسقون الوطنيون الأمانة إلى إعداد وتقديم تقدير للموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج وخرائط طرق التنفيذ، ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل البرنامج. وسيجري استعراض الاستراتيجية على أساس منتظم لتعكس الخبرات والأولويات الجديدة المحتملة التي حُددت خلال الاجتماعات العالمية للمنسقين الوطنيين.

23- واستجابةً لطلب المنسقين الوطنيين، الذي أيدته اللجنة التوجيهية، ووفقا لاستراتيجية المنظمة لتعبئة الموارد[12]، وضعت الأمانة استراتيجيةً لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ البرنامج. وتستعرض الأمانة واللجنة التوجيهية باستمرار الاستراتيجية لعكس آخر التطورات.

خامساً- منصة المساعدة القانونية والبيئية

24- تتألف منصة المساعدة القانونية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من ثلاثة أقسام موضوعية ومترابطة هي: (أ) المساعدة التقنية (آلية لتبادل المعلومات لكي تطلب البلدان المساعدة التقنية وقائمة بالخدمات المتصلة بالأهداف الأساسية لبرنامج مونتيفيديو الخامس)؛ (ب) قاعدة معرفية تتضمن أحدث معلومات القانون البيئي؛ (ج) موجزات قطرية؛ وقد تلقت الأمانة حتى الآن طلبات للحصول على مساعدة تقنية من 20 بلدا على الأقل، قدم بعضها عن طريق المنصة، وهي تخطط لتنظيم دورات تدريبية بشأن استخدام المنصة تعقد باللغات الرسمية غير الإنكليزية.

25- وتظهر في المنصة طلبات المساعدة القانونية التقنية التي تتلقاها الأمانة من خلال آلية تبادل المعلومات التابعة لها وخارجها، حيث وردت هذه الطلبات من البلدان التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وبوروندي، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسيراليون، وعمان، وغينيا، وغينيا بيساو، وفييت نام، والكاميرون، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكينيا، وماليزيا، والمغرب، وملاوي، ونيجيريا. وتُنشر الطلبات على المنصة، شريطة أن يتم منح الموافقة على ذلك من قبل الجهة الطالبة واعتمادا على مرحلة التنفيذ. وتُسنَد الطلبات إلى مسؤولين مختلفين ويتم تتبع التقدم المحرز في تنفيذها على المنصة.

26- إضافةً إلى ذلك، تستضيف المنصة الآن أكثر من 000 19 من موارد المعلومات، بما في ذلك تشريعات وقوانين مستمدة من السوابق القضائية؛ ومجموعات أدوات؛ ومنتجات توجيهية وقوانين نموذجية؛ منشورات وتقارير، بما في ذلك تقارير الاجتماعات؛ ودورات التعلم الإلكتروني؛ وأدوات وموارد الشركاء. وتحرص الأمانة على تعزيز فائدة المنصة ومساهمتها في جدول أعمال التحول الرقمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي تشارك مع فريق الذكاء الجماعي التابع لشعبة القانون في هذا المسعى. ومن حيث المشاركة، كان لدى المنصة أكثر من 1,1 مليون

(12) يمكن الاطلاع عليها في الرابط: https://wedocs.unep.org/20,500,11822/36793.

مستخدم بين 26 آذار/مارس 2022 و 29 شباط/فبراير 2024، وكانت البلدان الخمسة الأولى للجمهور هي الصين والفلبين والهند وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية. وتواصل الأمانة تحديث وتحسين المنصة من حيث تصميمها وهيكلها ومحتواها.

سادساً- حالة تمويل برنامج مونتفيديو الخامس

27- تجدر الإشارة إلى أن الأمانة، وفقا لولايتها في إطار البرنامج (UNEP/EA.4/19، المرفق الأول، الفقرة 6 (أ) '11')، أنشأت في أيلول/سبتمبر 2021 صندوقا استئمانيا للأنشطة الأساسية للبرنامج (صندوق مونتيفيديو الاستئماني)، الذي بدأ تشغيله في أيار/مايو 2022، بعد موافقة الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، المراقب المالي للأمانة العامة للأمم المتحدة، عليه. وتلقى الصندوق الاستئماني مساهمة سخية من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن مساهمات ألمانيا ومملكة هولندا والنرويج والكومنولث.

28- ووفقا لتقييم التمويل الحالي للمجالات المواضيعية للتنفيذ والأنشطة الشاملة، تقدر التكاليف البرنامجية وتكاليف الأمانة الإرشادية لتنفيذ برنامج مونتفيديو الخامس بمبلغ 652 108 38 دولاراً[13]. ويشمل هذا الرقم التكلفة التقديرية لتنفيذ خريطة طريق التنفيذ للفترة 2023-2026 (انظر الفقرة 16 أعلاه)، فضلا عن تكاليف الإدارة والأمانة.

29- وهناك عجز واضح في الموارد المتاحة لتنفيذ البرنامج. وتسعى الأمانة، في استراتيجيتها لتعبئة الموارد، إلى ما يلي:

(أ) جمع مبلغ لا يقل عن022 436 5 دولار سنويا حتى عام 2029؛

(ب) الحفاظ على قاعدة تمويل متنوعة مستمدة من مجموعة واسعة من المانحين المحتملين؛

(ج) استشارة ما لا يقل عن خمسة مانحين محتملين كل عام؛

(د) ضمان تزويد البرنامج بعدد كاف من الموظفين لدعم تنفيذ الأنشطة الأساسية.

30- ولتكملة مخصصات الصناديق الاستئمانية وسد الفجوة المالية، تواصل الأمانة الاعتماد على الموارد المخصصة لشعبة القانون بخصوص أنشطة البرنامج التي تسهم في البرنامج الفرعي للإدارة البيئية لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل هذه الموارد مخصصات من صندوق البيئة، بما في ذلك الصناديق المواضيعية، وموارد خارجة عن الميزانية من مانحين على الصعيد الثنائي لأغراض مخصصة، مثلاً من المفوضية الأوروبية وحساب الأمم المتحدة للتنمية.

31- وتواصل الأمانة تشجيع التبرعات الإضافية المقدمة من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والكيانات الأخرى والترحيب بها.

(13) قد يختلف التقدير تبعاً للطلبات الواردة من البلدان للحصول على المساعدة والأنشطة المتصلة بترتيبات إدارة البرنامج (مثل الاجتماعات الإقليمية للمنسقين الوطنيين). ويشمل التقدير التكاليف البرنامجية (مثل المساعدة التقنية والمواد التوجيهية) المتوقعة على أساس أولويات التنفيذ التي ستحدد خلال الاجتماعات العالمية للمنسقين الوطنيين.

المرفق الأول

لمحة عامة عن التقدم المحرز في تعزيز خرائط طرق التنفيذ 2023-2026[1]

أولاً- المجال المواضيعي 1: الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة التلوث

الجدول 1

لمحة عامة عن التقدم المحرز

لمحة عامة	*المؤشرات*	*العدد الإجمالي*
تعزيز القوانين والمؤسسات أو تطويرها أو تنفيذها وبناء القدرات ذات الصلة لمنع ومراقبة وإدارة تلوث الهواء وتلوث المياه العذبة والبيئات البحرية والساحلية والبرية التي يمكن أن تؤثر على البيئة وصحة الإنسان	عدد البلدان التي حصلت على الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات دون الوطنية أو الوطنية لإدارة التلوث، مع التركيز على منع النفايات وسوء إدارتها وتعزيز الامتثال للتشريعات وإنفاذها لمعالجة التلوث	23
	عدد المهنيين القانونيين من الإناث والذكور، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والممارسون القانونيون والبرلمانيون ومسؤولو الإنفاذ، الذين تعززت معرفتهم بكيفية تنفيذ وإنفاذ القوانين المتعلقة بالتلوث نتيجةً لأنشطة بناء القدرات (يقاس ذلك عن طريق دراسة استقصائية)	200
	عدد حلقات العمل الإقليمية بشأن نُهج الامتثال والإنفاذ، التي حضرها موظفون وموظفات في مجال الامتثال والإنفاذ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي أُعدت مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية	3

الجدول 2

تتبع المعالم الرئيسية

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
تحليل الثغرات التشريعية والتنفيذية بشأن سوء إدارة النفايات، مع التركيز بشكل خاص على المخالفات والانتهاكات والجرائم والعقوبات، على أن يجرى هذا التحليل في ثمانية بلدان على الأقل في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا	حزيران/يونيه 2023	قيد التنفيذ. أنجز مشروع أول كامل لتحليل الثغرات التشريعية والتنفيذية في 10 بلدان من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع التركيز على إندونيسيا وتايلند وفييت نام وماليزيا.

(1) الأرقام الواردة في هذا المرفق تقريبية وقد تخضع لتغييرات طفيفة بسبب التحديثات الجارية وأساليب جمع البيانات.

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
دعم خمسة بلدان في جهودها الرامية إلى وضع أو تنفيذ أو تعزيز القوانين والمؤسسات المتصلة بمنع النفايات وسوء إدارة النفايات وتلوث الهواء، والامتثال للتشريعات الرامية إلى التصدي للتلوث وإنفاذها	كانون الأول/ديسمبر 2023	دعمت الأمانة ستة بلدان على الأقل في وضع وتنفيذ وتعزيز القوانين المتعلقة بمنع النفايات وسوء إدارتها وتلوث الهواء. وعلى وجه التحديد، دعمت الأمانة ثلاثة بلدان (أوغندا وليسوتو والمكسيك) في استعراض ووضع اللوائح والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة النفايات، بما في ذلك إدارة النفايات البلاستيكية، ودعمت ثلاثة بلدان (جامايكا وسيراليون وغانا) لوضع أو تعزيز قوانين بشأن تلوث الهواء. إضافةً إلى ذلك، عقد المنسقون الإقليميون لبرنامج مونتيفيديو الخامس والخبراء القانونيون اجتماعاً في 15 آب/أغسطس 2023 لتبادل الخبرات العالمية بشأن التدابير التشريعية لتلوث الهواء لإثراء استعراض وتطوير مشروع قانون الهواء النقي في تايلاند.
تنظيم منتدى واحد بشأن الاتجاهات والتحديات التي تواجه معالجة أزمات الكوكب الثلاثية من خلال القانون	حزيران/يونيه 2024	سيعقد الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين في نيروبي في الفترة من 3 إلى 5 حزيران/يونيه 2024.
إعداد مجموعتين من المواد التوجيهية وتوزيعها بشأن التشريعات المتعلقة بتلوث الهواء ومنع النفايات وسوء إدارة النفايات	كانون الأول/ديسمبر 2024	وضَع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونشر مجموعتين من المواد التوجيهية بشأن تلوث الهواء ومنع النفايات وسوء إدارة النفايات. وتشمل هذه المواد التوجيهات بشأن السياسات والتشريعات الخاصة بالإدارة المتكاملة للنفايات أثناء حدوث جائحة، التي نُشرت في نيسان/أبريل 2022، *ودليل تشريعات نوعية الهواء المحيط* (متاح باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية)، الذي نُشر في أيار/مايو 2023.
دعم خمسة بلدان إضافية في جهودها الرامية إلى وضع أو استعراض أو تنفيذ أو تعزيز القوانين والمؤسسات المعنية بمنع النفايات وسوء إدارة النفايات وتلوث الهواء، والامتثال للتشريعات الرامية إلى التصدي للتلوث وإنفاذها	حزيران/يونيه 2025	

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
دعم بلدين إضافيين في جهودهما الرامية إلى تطوير واستعراض وتعزيز قوانينهما ومؤسساتهما ذات الصلة بسبل الانتصاف الإدارية والجنائية لمكافحة الاتجار بالنفايات	كانون الأول/ديسمبر 2025	
وضع أربع مبادرات وتنفيذها لتحسين قدرة المهنيين القانونيين من الإناث والذكور، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والممارسون القانونيون والبرلمانيون ومسؤولو الإنفاذ، على تنفيذ وإنفاذ القوانين المتعلقة بمنع النفايات وسوء إدارتها وتلوث الهواء	حزيران/يونيه 2026	نُظم حدثان لتحسين قدرة المهنيين القانونيين على تنفيذ وإنفاذ القوانين المتعلقة بالتلوث. وركز هذان الحدثان على ما يلي: النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التلوث من أجل الناس والكوكب، وهو حدث عقد خلال مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، في أيار/مايو 2023؛ وبناء القدرات بين القضاة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، وهو حدث عقد خلال الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
تنظيم ثماني حلقات عمل إقليمية، تتضمن نهجاً يراعي مراع الاعتبارات الجنسانية، بشأن نُهج الامتثال الابتكاري والناشئ ونُهج الإنفاذ المتصلة بتلوث الهواء ومنع النفايات وسوء إدارة النفايات، لموظفي الامتثال والإنفاذ من الإناث والذكور من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	كانون الأول/ديسمبر 2026	نظمت أربع دورات تدريبية أو حلقات عمل على الأقل لموظفي الامتثال والإنفاذ، فضلاً عن سلسلة من الاجتماعات والمشاورات التي تركز على منع النفايات. وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثلاث دورات تدريبية إقليمية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئياً لموظفي الجمارك ومسؤولي الأوزون الوطنيين في منطقتي جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، في آذار/مارس وأيار/مايو 2023، وفي منطقة شرق أفريقيا، في كانون الثاني/يناير 2024. وعقدت دورة تدريبية أخرى بشأن إدارة النفايات العابرة للحدود لموظفي الإنفاذ في الجمارك والحدود في عمان، في أيار/مايو 2023.

الجدول 3

التقدم المحرز في المجالات الأولية ذات الأولوية التي حددها المنسقون الوطنيون

مجال الأولوية	*المؤشرات*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
تطوير استجابات قانونية لمعالجة تلوث الهواء و/أو تنفيذها في البلدان وفيما بينها	عدد مجموعات المواد التوجيهية التي تم تطويرها بشأن تلوث الهواء	جرى تطوير مجموعة واحدة من المواد التوجيهية بشأن تلوث الهواء – *دليل تشريعات نوعية الهواء المحيط* – (متوفر باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية)، على أساس دراسة عام 2021 *تنظيم نوعية الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء*
	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات لمعالجة تلوث الهواء	تقديم الدعم لثلاثة بلدان في جهودها الرامية إلى وضع أو تنفيذ أو تعزيز القوانين المتعلقة بتلوث الهواء (غانا وجامايكا وسيراليون)
	عدد المهنيين القانونيين من الإناث والذكور، بمن فيهم الممارسون القانونيون والبرلمانيون ومسؤولو الإنفاذ، الذين تعززت معرفتهم بالنهج القانونية لإدارة نوعية الهواء	حضر خمسون مهنياً قانونياً أحداثاً أو اجتماعات أو تدريباً على النهج القانونية لإدارة نوعية الهواء
وضع و/أو تنفيذ استجابات قانونية لمعالجة منع النفايات وسوء إدارتها في البلدان وفيما بينها	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات لمعالجة منع النفايات وسوء إدارتها	دُعمت ثلاثة بلدان في استعراض وتطوير لوائح ومبادئ توجيهية متعلقة بإدارة النفايات (المكسيك وأوغندا وليسوتو)
		ما لا يقل عن خمسة أحداث أو اجتماعات تتعلق بمنع النفايات وسوء إدارتها، بما في ذلك حلقة دراسية شبكية بشأن الأدوات القانونية لمعالجة القمامة البحرية (أيلول/ سبتمبر 2022)
	عدد المواد التوجيهية والتدريبية التي أُعدت بشأن إدارة النفايات وآليات الامتثال الناشئة والمبتكرة	جرى تطوير مجموعة واحدة من المواد التوجيهية بشأن إدارة النفايات (*توجيهات بشأن السياسات والتشريعات للإدارة المتكاملة للنفايات أثناء حدوث جائحة*).
الاستجابات القانونية المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية	عدد البلدان التي لديها تشريعات جديدة أو محسنة بشأن تعزيز اقتصاد دائري للمواد البلاستيكية	دُعمت ثلاثة بلدان في استعراض وتطوير لوائح ومبادئ توجيهية متعلقة بالمواد البلاستيكية (ليسوتو والمكسيك وأوغندا)
	عدد البلدان التي أدخلت إصلاحات تنظيمية في البلدان المنتجة أو المستهلكة	

مجال الأولوية	*المؤشرات*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
وضع و/أو تنفيذ استجابات قانونية لتعزيز الامتثال للتشريعات الرامية للتصدي للتلوث وإنفاذها في البلدان وفيما بينها	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين واللوائح الرامية لتعزيز الامتثال للتشريعات الرامية إلى التصدي للتلوث وإنفاذها	قُدم الدعم لما لا يقل عن 20 بلداً، بما في ذلك 16 بلداً شاركت في حلقتي عمل نظمتهما مبادرة الجمارك الخضراء (مع عمل الأوزون) بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئياً؛ عمان، مع تدريب من مبادرة الجمارك الخضراء بشأن إدارة النفايات العابرة للحدود؛ كينيا، بشأن وضع برنامج تدريبي للجمارك الخضراء؛ بوروندي وكينيا ورواندا والصومال وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة في حدثين لبناء القدرات بشأن وضع إطار تنظيمي إقليمي نموذجي للنفايات الإلكترونية وبشأن الجمارك الخضراء.
	عدد البلدان التي تستخدم أدلة ومجموعات أدوات برنامج الأمم المتحدة للبيئة و/أو تشارك في فرص التدريب	وضع دليل واحد لدعم البلدان في تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز التجارة المستدامة وتشجيع موظفي الجمارك ومراقبة الحدود على القيام بدور استباقي في حماية البيئة (2022: *دليل الجمارك الخضراء للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف* (نسخة محدثة)).
		جرى تطوير الموقع الشبكي لمبادرة الجمارك الخضراء في عام 2022 لزيادة الوعي بين الجهات الفاعلة في مجال الإنفاذ فيما يتعلق بالتجارة وحماية البيئة، بما في ذلك ما يتعلق بالتلوث وصحة الإنسان
	عدد اجتماعات الشبكة المهنية بين وكالات الإنفاذ لدعم زيادة تنفيذ تشريعات الإنفاذ والامتثال لها لمعالجة التلوث	عقد ما لا يقل عن ستة أحداث أو دورات تدريبية أو اجتماعات بشأن تعزيز قدرة وكالات الإنفاذ

ثانياً- المجال المواضيعي 2: الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة المناخ

الجدول 4
لمحة عامة عن التقدم المحرز

لمحة عامة	*المؤشرات*	*العدد الإجمالي*
تعزيز القوانين والمؤسسات أو تطويرها أو تنفيذها وبناء القدرات ذات الصلة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، مما يسهم في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة[أ].	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات دون الوطنية أو الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه	4
	عدد المهنيين القانونيين من الإناث والذكور، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والممارسون القانونيون والبرلمانيون ومسؤولو الإنفاذ، الذين تعززت معرفتهم بالنهج القانونية لتغير المناخ على أساس مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ وغيرها من الأدوات أو المنتجات المعرفية التي تم تطويرها (تقاس عن طريق دراسة استقصائية)	500
	عدد حلقات العمل الإقليمية التي عقدت للمهنيين من الإناث والذكور بشأن الاستجابات القانونية لتغير المناخ على أساس مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ وغيرها من الأدوات أو المنتجات المعرفية ذات الصلة	4

(أ) ريثما يستعرض الاجتماع العالمي للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتفيديو الخامس الخيارات المقترحة، سيتواصل بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال تغير المناخ.

الجدول 5
تتبع المعالم الرئيسية

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
تنظيم مشاورة واحدة لأصحاب المصلحة، بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية، بشأن المجالات ذات الأولوية المحتملة للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ، مع مراعاة المنافع المشتركة المتعلقة بمنع التلوث والتنوع البيولوجي.	حزيران/يونيه 2023	عقدت الأمانة ثلاث مشاورات إقليمية لمناقشة المجالات ذات الأولوية المحتملة للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ. وعقدت المشاورات من أجل: (أ) مناطق آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا ووسط آسيا؛ (ب) منطقة أفريقيا؛ (ج) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
قائمة أولية بالمجالات ذات الأولوية المحددة، تتضمن التعليقات من مشاورات أصحاب المصلحة	كانون الأول/ديسمبر 2023	قيد التنفيذ.
إعداد ورقة خيارات بشأن استراتيجيات تعزيز وتطوير وتنفيذ القوانين والمؤسسات المتعلقة بتغير المناخ وتقديمها في	حزيران/يونيه 2024	قيد التنفيذ

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتفيديو الخامس		
وضع خريطة طريق بشأن الاستجابات القانونية لتغير المناخ استناداً إلى المجالات المحددة ذات الأولوية في إطار البرنامج	كانون الأول/ديسمبر 2024	أُنجزت
دعم أربعة بلدان لتعزيز وتطوير وتنفيذ القوانين والمؤسسات المتعلقة بتغير المناخ	حزيران/يونيه 2025	قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لثلاثة بلدان (تيمور – ليشتي وجيبوتي وكيريباس) في استعراض القوانين المتصلة بالمناخ.
عقد أربع حلقات عمل إقليمية، بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية للمهنيين من الإناث والذكور، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والممارسون القانونيون والبرلمانيون وموظفو الإنفاذ، بشأن النهج القانونية لتغير المناخ على أساس مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ وغيرها من الأدوات أو المنتجات المعرفية التي تم تطويرها.	كانون الأول/ديسمبر 2025	نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقات العمل أو الدورات التدريبية الثلاث التالية: دورة تدريبية لأكثر من 60 قاضياً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن عدة مسائل من بينها قانون المناخ (في عام 2022)؛ وحلقة عمل واحدة بشأن تغير المناخ والمحاكم، بمناسبة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2023)؛ وحلقة عمل بشأن آخر التطورات العلمية والقانونية في قانون المناخ (كانون الأول/ديسمبر 2023).
تحسين أداتين توجيهيتين ومواد توجيهية وتطويرها ونشرها من خلال منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية وقنوات أخرى، بما في ذلك مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ. \	حزيران/يونيه 2026	وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعتين على الأقل من المواد التوجيهية بشأن تغير المناخ. والجدير بالذكر أنه نشر ووزع *تقرير التقاضي العالمي بشأن المناخ – استعراض الحالة في عام 2023*. إضافةً إلى ذلك، ساهمت الأمانة في عام 2022 في التوجيهات العملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن معالجة حقوق الإنسان وتغير المناخ. وطوال عامي 2022 و2023، عملت الأمانة على تحديث وحدة ''قوانين المناخ الشاملة'' في مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ.
وضع مبادرتين بشأن القوانين والمؤسسات المتعلقة بتغير المناخ لتحسين قدرة المهنيين القانونيين من الإناث والذكور في المؤسسات الوطنية، فضلاً عن منظمات	كانون الأول/ديسمبر 2026	نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، مائدة مستديرة للبرلمانيين بعنوان ''تحسين التشريعات المتعلقة بتغير المناخ: مائدة مستديرة غير رسمية بشأن برنامج مونتفيديو

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية ومؤسسات القطاع الخاص ووسائط الإعلام والجمهور		الخامس والتعاون التقني بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – فرص للبرلمانات في أفريقيا''، عقدت في لواندا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في سياق الجمعية 147 للاتحاد البرلماني الدولي.

الجدول 6

التقدم المحرز في المجالات الأولية ذات الأولوية التي حددها المنسقون الوطنيون

مجال الأولوية	*المؤشرات*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
إعداد تقرير للمنسقين الوطنيين عن خيارات لوضع مجالات ذات أولوية محددة بوضوح للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ من شأنها أن تعزز أو تطور أو تنفذ الأطر القانونية أو المؤسسية المناسبة على الصعيد الوطني أو دون الوطني، وأن تبني القدرات ذات الصلة للتخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه، مع تجنب الازدواجية وضمان الدعم المتبادل للجهود مع العمليات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس	إعداد ورقة خيارات للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتفيديو الخامس، تركز على استراتيجيات تعزيز القوانين والمؤسسات ذات الصلة بتغير المناخ	قيد التنفيذ. وقد عُقدت ثلاث مشاورات إقليمية في عام 2023 بشأن المجالات ذات الأولوية المحتملة للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ.

ثالثاً- المجال المواضيعي 3: الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة التنوع البيولوجي

الجدول 7

لمحة عامة عن التقدم المحرز

لمحة عامة	*المؤشرات*	*العدد الإجمالي*
تعزيز القوانين والمؤسسات أو تطويرها أو تنفيذها وبناء القدرات ذات الصلة لدعم الأهداف والالتزامات ذات الصلة في إطار الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020[1]	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات دون الوطنية أو الوطنية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي	**5**
	عدد المهنيين القانونيين من الإناث والذكور، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والممارسون القانونيون والبرلمانيون ومسؤولو الإنفاذ، الذين تحسنت قدراتهم على التصدي لجرائم التنوع البيولوجي والأحياء البرية نتيجة لأنشطة بناء القدرات (تقاس عن طريق دراسة استقصائية)	**100**

عدد حلقات العمل دون الإقليمية أو الإقليمية التي يعقدها برنامج مونتفيديو الخامس للمهنيين القانونيين من الإناث والذكور، بصورة مستقلة أو بالتعاون مع مشاريع وشركاء آخرين (بما في ذلك مشروع المعاهدات البيئية، والمشاريع المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمشاريع المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة).	**3**

(أ) ريثما يستعرض الاجتماع العالمي للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتفيديو الخامس الخيارات المقترحة، سيتواصل بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال التنوع البيولوجي باستمرار.

الجدول 8
تتبع المعالم الرئيسية

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
تنظيم مشاورة واحدة لأصحاب المصلحة، بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية، بشأن المجالات ذات الأولوية المحتملة للاستجابات القانونية لمكافحة أزمة التنوع البيولوجي، مع مراعاة المنافع المشتركة المتعلقة بتغير المناخ ومنع التلوث	حزيران/يونيه 2023	عقدت الأمانة ثلاث مشاورات إقليمية لمناقشة المجالات ذات الأولوية المحتملة للاستجابات القانونية للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي. وعقدت المشاورات من أجل: (أ) مناطق آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا ووسط آسيا؛ (ب) منطقة أفريقيا؛ (ج) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
قائمة أولية بالمجالات ذات الأولوية المحددة، تتضمن التعليقات من مشاورات أصحاب المصلحة	كانون الأول/ديسمبر 2023	قيد التنفيذ
ورقة خيارات بشأن المجالات ذات الأولوية لتعزيز أو إعداد أو تنفيذ أطر قانونية ومؤسسية مناسبة على المستويين الوطني أو دون الوطني لتنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي أعدت وقدمت إلى الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين لبرنامج مونتفيديو الخامس	حزيران/يونيه 2024	قيد التنفيذ
خريطة طريق لتعزيز أو إعداد أو تنفيذ لأطر قانونية ومؤسسية مناسبة على المستويين الوطني أو دون الوطني لتنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي أعدت استناداً إلى المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار البرنامج	كانون الأول/ديسمبر 2024	أُنجزت

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
دعم ستة بلدان لتعزيز وتطوير واستعراض وتنفيذ القوانين البيئية، بما في ذلك القوانين الجنائية، والمؤسسات ذات الصلة بالأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعزيز امتثالها لهذه القوانين وإنفاذها	حزيران/يونيه 2025	دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلداً واحداً (الصومال) في تنفيذ وتعزيز القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أربعة بلدان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا (ولاية صباح)، وتايلند، وفييت نام) في الإصلاح التنظيمي لتحسين السلامة البيولوجية للمرافق التي تتعامل مع الأحياء البرية (قيد التنفيذ). وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العديد من الأحداث والدورات التدريبية والاجتماعات بشأن تعزيز القوانين والمؤسسات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.
إعداد ثلاث مبادرات لتحسين قدرة المهنيين من الإناث والذكور على التفاوض بشأن أهداف والتزامات التنوع البيولوجي، وتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وإنفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بالتعاون مع مشروع المعاهدات البيئية	كانون الأول/ديسمبر 2025	أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو ساهم في مجموعتين على الأقل من المواد التوجيهية المصممة لتحسين قدرة أصحاب المصلحة المعنيين على النهوض بجدول أعمال التنوع البيولوجي. وتشمل هذه المواد دليلاً تدريبياً لبرنامج تدريب المدربين لأكاديميي القانون البيئي في كليات القانون والجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كذلك ساهم في التوجيه بشأن إدماج حقوق الإنسان في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، التي أعدت في إطار فريق إدارة القضايا التابع لفريق إدارة البيئة المعني بحقوق الإنسان والبيئة (نيسان/أبريل 2023). وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العديد من الأحداث والدورات التدريبية والاجتماعات بشأن تعزيز قدرة أصحاب المصلحة المعنيين على وضع أو تحسين القوانين والمؤسسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
دعم بلدين إضافيين لتعزيز وتطوير واستعراض وتنفيذ القوانين البيئية، بما في ذلك القوانين الجنائية، والمؤسسات ذات الصلة بالأهداف	حزيران/يونيه 2026	

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعزيز امتثالها لهذه القوانين وإنفاذها		
عقد أربع حلقات عمل دون إقليمية أو إقليمية، بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية للمهنيين من الإناث والذكور، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والممارسون القانونيون والبرلمانيون وموظفو الإنفاذ، بشأن النهج القانونية لمعالجة التنوع البيولوجي، بالتعاون مع مشروع المعاهدات البيئية.	كانون الأول/ديسمبر 2026	دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرتين إقليميتين على الأقل، بما في ذلك المؤتمر الرابع لفقهاء القانون والسياسات البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحت شعار ''قانون التنوع البيولوجي وحفظ الطبيعة وحماية التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شباط/فبراير 2023)؛ ودورة ''منطقة التقاء الجرائم وتقنيات التحقيق'' في حلقة عمل أصحاب المصلحة البحريين في تايلند للكشف عن الاتجار بالأحياء البرية والتحقيق فيه في سلاسل التوريد البحرية الدولية، والتي تضمنت عرضاً للنهج القانونية وأدوات بناء القدرات بشأن النهج القانونية لمعالجة التنوع البيولوجي (كانون الأول/ديسمبر 2022).

الجدول 9

التقدم المحرز في المجالات الأولية ذات الأولوية التي حددها المنسقون الوطنيون

مجال الأولوية	*المؤشرات*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
الاستجابات القانونية لتعزيز الامتثال للقوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك القوانين الجنائية، وإنفاذها	عدد البلدان التي قُدم لها الدعم التقني لصياغة تشريعات بشأن الجرائم التي تؤثر على البيئة في مجال التنوع البيولوجي	5 • قُدم الدعم لبلد واحد (الصومال) في تنفيذ وتعزيز القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي • قُدم الدعم لأربعة بلدان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا (ولاية صباح)، وتايلند، وفييت نام) في الإصلاحات التنظيمية لتحسين السلامة البيولوجية للمرافق التي تتعامل مع الأحياء البرية (قيد التنفيذ)
	عدد المشاركين من الإناث والذكور المشاركين في أنشطة بناء القدرات التي يقدمها برنامج مونتفيديو الخامس	50

مجال الأولوية	*المؤشرات*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
	مع تحسين القدرة على تعزيز الامتثال للقوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي وإنفاذها (يقاس عن طريق دراسة استقصائية)	
إعداد تقرير للمنسقين الوطنيين عن خيارات لمجالات ذات أولوية محددة بوضوح لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ الأطر القانونية أو المؤسسية المناسبة على الصعيد الوطني أو دون الوطني لتنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي	إعداد ورقة خيارات للمنسقين الوطنيين بشأن استراتيجيات تعزيز القوانين والمؤسسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي	قيد التنفيذ.

رابعاً- المجال الشامل: حقوق الوصول

الجدول 10

لمحة عامة عن التقدم المحرز

لمحة عامة عن الأنشطة الشاملة	*المؤشرات*	*العدد الإجمالي*
تعزيز الحصول على المعلومات البيئية، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية، بما في ذلك للفئات الضعيفة	عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز أو تطوير أو تنفيذ القوانين والمؤسسات دون الوطنية أو الوطنية ذات الصلة بسيادة القانون البيئي	13
	عدد الهيئات أو المنتديات الحكومية الدولية التي تلقت الدعم للنهوض بالصكوك القانونية الإقليمية أو العالمية أو السياسات أو النهج الأخرى المتصلة بسيادة القانون البيئي أو تعزيزها أو تطويرها أو تنفيذها	2
	عدد الشراكات التي أقيمت مع الأوساط الأكاديمية أو مؤسسات البحوث، والشبكات الأكاديمية، ومؤسسات التدريب القضائي والجهات الفاعلة الأخرى لدعم توسيع نطاق التعليم والتدريب في مجال سيادة القانون البيئي وتعزيز الوعي والفهم لسيادة القانون البيئي وقضايا القانون البيئي الناشئة	5

الجدول 11
تتبع المعالم الرئيسية

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
إعداد وثيقة توجيه أو منتج معرفي لدعم البلدان في النهوض بالممارسات الجيدة بشأن دعم سيادة القانون البيئي، ولا سيما بالنسبة للفئات التي تعيش أوضاعاً هشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء والأطفال	حزيران/يونيه 2023	أُعِدّ ما لا يقل عن خمسة منتجات معرفية لدعم البلدان في النهوض بالممارسات الجيدة بشأن دعم سيادة القانون البيئي وتشمل هذه المنتجات موجزات للسياسات بشأن الدستورية البيئية في أمريكا اللاتينية لمساعدة شيلي في مشاوراتها بشأن إدراج الحقوق البيئية والاستدامة في دستورها الجديد (2022)؛ وإطلاق مرصد للحقوق البيئية، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كمنصة لتبادل المعلومات بشأن الحقوق البيئية الإجرائية (2023)؛ وورقة عمل بعنوان ''سيادة القانون البيئي وحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ: دعم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية'' (2023)؛ ومذكرة إعلامية بشأن الحق في بيئة صحية (2023)؛ ومذكرة إرشادية لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية (2023).
دعم هيئتين أو منتديين حكوميين دوليين لاتخاذ تدابير لتعزيز أو وضع إطار دون إقليمي أو إقليمي لتحقيق المكونات الرئيسية لسيادة القانون البيئي، مثل القوانين والمؤسسات، والمشاركة المدنية، والحقوق البيئية والعدالة	كانون الأول/ديسمبر 2023	
وضع صكين دون إقليميين أو إقليميين أو مجموعتين من السياسات بشأن الحقوق الإجرائية أو تعزيزهما أو تنفيذهما بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	حزيران/يونيه 2024	قيد التنفيذ (صك للحقوق البيئية لمنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا)
تزويد بلدين اثنين بخدمات تقنية للنهوض بالتشريعات و/أو السياسات المتعلقة بالمكونات الرئيسية لسيادة القانون البيئي أو تعزيزها أو تطويرها أو تنفيذها، ويشمل ذلك القوانين والمؤسسات، والمشاركة المدنية، والحقوق البيئية، والعدالة	كانون الأول/ديسمبر 2024	تلقى بلدٌ واحد على الأقل (تايلند) خدمات تقنية من خلال حلقة عمل عقدت مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند بشأن إذكاء الوعي وبناء القدرات لشبكة من المنظمات غير الحكومية المستجيبة للبيئة والحقوق المجتمعية (شباط/فبراير 2023)

المعالم الرئيسية	*تاريخ بلوغ المعلم*	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
تنظيم حوارين أو شبكتين أو منتديين أو منصتين ودعمهما على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم أصحاب الحقوق من الإناث والذكور من أجل تعزيز الحق في بيئة صحية واحترامه وحمايته وإعماله	حزيران/يونيه 2025	يسَّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من المنتديات والمنابر بشأن زيادة الوعي وبناء القدرات بشأن الحق في بيئة صحية وشمل ذلك التدريب لبناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان والبيئة (كانون الثاني/يناير 2023)؛ وورشة عمل بشأن حقوق الإنسان البيئية الإجرائية، عقدت في بانكوك (أيلول/سبتمبر 2023)؛ ورشة عمل إقليمية لبناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في منطقة المحيط الهادئ (آذار/ مارس 2023)؛ ومنتديات للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أيلول/سبتمبر 2023) وآسيا والمحيط الهادئ (أيلول/سبتمبر 2023)؛ وندوة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان (مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) (كانون الأول/ديسمبر 2023)
تطوير مبادرتين مراعيتين للاعتبارات الجنسانية لدعم المشاركة وتبادل المعلومات بشأن سيادة القانون البيئي بين شُعب ومكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مثل إنتاج الرسائل الإخبارية، وإعداد مواد متعددة الوسائط، وعقد اجتماعات مشتركة بين الفروع، وتقاسم أدوات إدارة المعارف، بما في ذلك من خلال منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية)	كانون الأول/ديسمبر 2025	
إقامة أربع شراكات مع الجامعات والمؤسسات والشبكات الأكاديمية أو البحثية أو مؤسسات التدريب القضائي والجهات الفاعلة الأخرى لتوسيع نطاق تعليم القانون البيئي	حزيران/يونيه 2026	دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة مع مركز الإصلاح البيئي الحضري التابع لكلية الحقوق بجامعة مدينة نيويورك في تطوير أول سلسلة روايات مصورة من ستة أجزاء بعنوان ''المدافعون عن الأرض'' (2022)
إقامة شراكتين مع جهات فاعلة أخرى (مثل وسائط الإعلام والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) لزيادة الوعي بسيادة القانون البيئي وتبادل المعلومات بشأنها	كانون الأول/ديسمبر 2026	

خامساً- المجالات الشاملة: التعليم وبناء القدرات

الجدول 12
لمحة عامة عن التقدم المحرز

نوع النشاط	*لمحة عامة عن التقدم المحرز*
المنتجات المعرفية	تم تطوير ما لا يقل عن أربعة منتجات معرفية لتعزيز التعليم وبناء القدرات في مجال القانون البيئي. وتشمل هذه المنتجات: نشر التقرير العالمي الثاني عن سيادة القانون البيئي (*سيادة القانون البيئي: تتبع التقدم المحرز ورسم الاتجاهات المستقبلية*) (2023)؛ وإعداد دورة متوسطة بشأن القضاء البيئي بعنوان ''دعم العدالة البيئية للقضاة والمحامين في آسيا والمحيط الهادئ'' (2022-2023) ودورة عبر الإنترنت للأطفال والشباب بشأن حقوق الإنسان والبيئة (2022)؛ *وإطلاق المحاكم والهيئات القضائية البيئية 2021: دليل لواضعي السياسات* (2022). إضافةً إلى ذلك، تم تحديث أو تحسين الموارد المتعلقة منصة المساعدة القانونية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة طوال عامي 2022 و2023.
تقديم الدعم القانوني إلى البلدان	دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستة بلدان على الأقل في وضع وتنفيذ وتعزيز القوانين البيئية (قيرغيزستان وكمبوديا وملاوي والفلبين وسيراليون وترينيداد وتوباغو). وشمل هذا الدعم عقد برنامج لتدريب المدربين على القانون البيئي في الفلبين (تشرين الأول/أكتوبر 2022) وكمبوديا (كانون الأول/ديسمبر 2022).
التدريب والأحداث والاجتماعات	شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العديد من الأحداث والدورات التدريبية والاجتماعات المتعلقة بتعزيز سيادة القانون البيئي أو نظمها أو تعاون فيها. وتشمل هذه المؤتمرين الثاني والثالث للقانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (نيسان/أبريل 2022 وآب/أغسطس 2023)؛ والحدث العالمي على مدار 24 ساعة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لبرنامج مونتيفيديو (أيار/مايو 2022)؛ واستضافة المدرسة السنوية الثانية لحقوق الإنسان والبيئة (حزيران/يونيه 2022)؛ وجوائز الإنفاذ البيئي في آسيا (تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023).

المرفق الثاني

تقرير عن الأنشطة المضطلع بها في الفترة من 25 آذار/مارس 2022 إلى 29 شباط/فبراير 2024، حسب المجال المواضيعي والشامل

أولا- المجال المواضيعي 1: الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة التلوث

الأنشطة

المنتجات المعرفية	• 2023: *دليل تشريعات نوعية الهواء المحيط* (متاح باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية) • 2022: *توجيهات بشأن السياسات والتشريعات الخاصة بالإدارة المتكاملة للنفايات أثناء حدوث جائحة* • 2022: *دليل الجمارك الخضراء للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (نسخة محدثة)* • 2022: تحديث الموقع الشبكي لمبادرة الجمارك الخضراء لزيادة الوعي بين الجهات الفاعلة في مجال الإنفاذ فيما يتعلق بالتجارة وحماية البيئة، بما في ذلك بشأن التلوث وصحة الإنسان
الدعم القانوني للبلدان	• 2022-2023: جامايكا – المساعدة في إعداد صياغة تعليمات لاستعراض لوائح الحفاظ على الموارد الطبيعية (معايير نوعية الهواء المحيط) • 2022-2023: ليسوتو – استعراض مشروع قانون إدارة النفايات والمواد البلاستيكية ومشروع اللوائح المتعلقة بإدارة نفايات المواد البلاستيكية • 2022-2023: إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفييت نام – اجتماعات اللجنة الاستشارية الوطنية بشأن مشروع ''معالجة الاتجار بالنفايات لدعم الاقتصاد الدائري (Unwaste)'' المتعلق بمعالجة الاتجار بالنفايات لدعم اقتصاد الدائري والمشاورات بشأن الأطر القانونية للاتجار بالنفايات • 28 و29 أيار/مايو 2023: عمان – تدريب على إدارة النفايات العابرة للحدود لموظفي الإنفاذ في الجمارك والحدود في عمان، تم تنظيمه بالتعاون مع أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، شركة بيئة (Be'ah) وهيئة البيئة العمانية • 21-25 أيار/مايو 2023: جنوب آسيا (بنغلاديش وبوتان والصين وإيران (جمهورية- الإسلامية) وملديف ومنغوليا ونيبال وسري لانكا) – تدريب إقليمي لموظفي الجمارك ومسؤولي الأوزون الوطنيين بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئياً • 13-18 آذار/مارس 2023: جنوب شرق آسيا (كمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا والفلبين وتيمور- ليشتي وتايلند وفييت نام) – تدريب إقليمي لموظفي الجمارك ومسؤولي الأوزون الوطنيين بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئيا • 2022: غانا – دعم مشاريع اللوائح وصياغة التعليمات بشأن إدارة نوعية الهواء • 2022: المكسيك – مراجعة السياسات من أجل تطوير وتنفيذ تشريعات القمامة البحرية • 2022: سيراليون – دعم مشروع اللوائح المتعلقة بنوعية الهواء والتلوث • 2022: أوغندا – وضع لوائح ومبادئ توجيهية بشأن المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية وإدارة نفايات المواد البلاستيكية

الأحداث/التدريب/ الاجتماعات	• 7 و8 شباط/فبراير 2024: الاجتماع الثامن عشر للشركاء في مبادرة الجمارك الخضراء بشأن أوجه التآزر لتعزيز قدرات وكالات الإنفاذ في الجمارك والحدود لتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الاقتصاد الدائري • 24 و25 كانون الثاني/يناير 2024: المؤتمر الإقليمي لجماعة شرق إفريقيا بشأن الجمارك الخضراء، الذي نظمته أمانة مبادرة الجمارك الخضراء ومدرسة كينيا لإدارة الإيرادات • 22 و23 كانون الثاني/يناير 2024: مشاورات الخبراء بشأن وضع إطار تنظيمي نموذجي يتعلق بالنفايات الإلكترونية لجماعة شرق أفريقيا • 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023: حدث جانبي افتراضي على هامش الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية بشأن موضوع ''دور القضاة في التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية''، نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع المعهد القضائي العالمي للبيئة، واللجنة العالمية المعنية بالقانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمجلس الدولي للقانون البيئي، ورابطة القضاة الدولية • 25 أيلول/سبتمبر 2023: الإطلاق الإقليمي *لدليل تشريعات نوعية الهواء المحيط* في المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي • 6 أيلول/سبتمبر 2023: اجتماع استهلالي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على هامش احتفال آسيا والمحيط الهادئ باليوم الدولي الرابع لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء، بغية تفعيل برنامج العمل الإقليمي بشأن تلوث الهواء والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمعايير وبيانات نوعية الهواء، حيث قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عرضا عن معايير نوعية الهواء في التشريعات • 15 آب/أغسطس 2023: بناء على طلب إدارة مكافحة التلوث في تايلاند، تنظيم اجتماع للمنسقين الإقليميين لبرنامج مونتيفيديو والخبراء القانونيين من أجل تبادل الخبرات العالمية بشأن قانون الهواء النقي في تايلاند • 16–14 حزيران/يونيه 2023: اجتماع إقليمي بشأن الاتجار بالنفايات وعرض بشأن الأطر القانونية القائمة في منطقة جنوب شرق آسيا، في إطار مشروع ''معالجة الاتجار بالنفايات لدعم الاقتصاد الدائري'' المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة • 30 و31 أيار/مايو 2023: حدثان جانبيان بشأن تعزيز تشريعات نوعية الهواء المحيط وبشأن التعاون الإقليمي *للنهوض بنوعية الهواء*، بما في ذلك الإطلاق الرسمي *لدليل تشريعات نوعية الهواء المحيط*، عقدا خلال مؤتمر المناخ والهواء النقي 2023، في بانكوك • 10 أيار/مايو 2023: حدث جانبي بشأن النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التلوث من أجل الناس والكوكب، عقد خلال مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم • 4 أيار/مايو 2023: حدث جانبي، عقد على هامش مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، بشأن موضوع ''التعاون على مكافحة تدفقات النفايات غير المشروعة إلى جنوب شرق آسيا: المساهمة في الإدارة السليمة للنفايات وفي تنفيذ اتفاقية بازل''، ونظم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

- 3 أيار/مايو 2023: حدث جانبي، عقد على هامش مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، بشأن الإنجازات والدروس المستفادة من مشاريع مرفق البيئة العالمية للتخلص التدريجي من ال دي.دي.تي، ونظم بالتعاون مع اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية وحكومة الهند.
- 28 نيسان/أبريل 2023: زيارة قام بها فريق مشروع ''معالجة الاتجار بالنفايات لدعم الاقتصاد الدائري'' إلى إدارة التحقيقات الخاصة في تايلاند، واستضافها مكتب المدعي العام في البلاد، حيث عرض الأخير ولايته، وعناصر قانون مكافحة المشاركة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تايلاند وقصة نجاح بشأن التعاون عبر الحدود وكيف يمكن اعتماده في سياقات جرائم النفايات
- 24 و 25 كانون الثاني/يناير 2023: الاجتماع السابع عشر للشركاء في مبادرة الجمارك الخضراء بشأن أوجه التآزر لتعزيز قدرات وكالات الإنفاذ في الجمارك والحدود لتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الاقتصاد الدائري
- 14 أيلول/سبتمبر 2022: حلقة دراسية شبكية بشأن ''القمامة البحرية: الأدوات القانونية لمعالجة الأزمة'' (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
- 21 و22 حزيران/يونيه 2022: حدث بشأن القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية، عقد خلال ورشة العمل السنوية السادسة بشأن المدافعين عن الأرض والبيئة من شرق إفريقيا، ونُظّم مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز حوكمة العدالة والعمل البيئي
- 31 أيار/مايو 2022: الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني في مشروع '' معالجة الاتجار بالنفايات لدعم الاقتصاد الدائري'' الذي يغطي عملية جمع المعلومات المتعلقة بالاتجار بالنفايات ويركز على المواضيع المحددة التالية: التصنيف ومصادر البيانات، والاتجار بالنفايات وتصاريح النفايات، وبيانات وإجراءات الاسترجاع، والقدرة على إعادة التدوير، والاقتصاد الدائري في منطقة جنوب شرق آسيا. كذلك شارك خبراء من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية
- 17 أيار/مايو 2022: حدث جانبي بشأن دور الجهات الفاعلة في مجال الإنفاذ في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالنفايات، نُظم مع أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وعقد في سياق الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
- 14 أيار/مايو 2022: حدث جانبي بشأن مكافحة تدفقات النفايات غير المشروعة من الاتحاد الأوروبي إلى جنوب شرق آسيا، عقد على هامش مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، ونظم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

ثانياً- المجال المواضيعي 2: الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة المناخ

الأنشطة

المنتجات المعرفية

- 2023: *تقرير التقاضي العالمي بشأن المناخ – استعراض الحالة في عام 2023*، مصحوباً بأنشطة النشر (مثل المشاركة مع شبكة الممارسين لحقوق الإنسان التابعة لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورة بشأن المدافعين عن البيئة والعدالة وأزمة المناخ، في أيلول/سبتمبر 2023)

2022-2023: تحديث وحدة ''قوانين المناخ الشاملة'' في مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ، مع تصنيف جديد وأمثلة حديثة للممارسات الجيدة

	• 2022: المساهمة في *التوجيهات العملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن معالجة حقوق الإنسان وتغير المناخ*
الدعم القانوني للبلدان	• 2022: جيبوتي – استعراض مقترح تشريعي لمشروع قانون تغير المناخ • 2022: كيريباتي – استعراض مشروع اللوائح المتعلقة بإدارة المبردات • 2022: تيمور– ليشتي – استعراض مشروع مرسوم بشأن مراقبة الواردات والصادرات من المواد المستنفدة للأوزون ومركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون • منطقة آسيا والمحيط الهادئ عام 2022 – تدريب أكثر من 60 قاضياً بشأن عدة جوانب منها قانون المناخ، بمن فيهم رؤساء القضاة المحترمون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (رئيس قضاة فيجي، ورئيس قضاة بابوا غينيا الجديدة، ورئيس قضاة فانواتو، ورئيس قضاة تونغا)
الأحداث والتدريب والاجتماعات	• 11 كانون الأول/ديسمبر 2023: حدث رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة على هامش المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن موضوع ''تغير المناخ والمحاكم: وجهات نظر قضائية بشأن التقاضي المناخي''، نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد القضائي العالمي المعني بالبيئة، بالشراكة مع حكومة البرازيل، ورابطة القضاة الدولية، ومنتدى الاتحاد الأوروبي للقضاة من أجل البيئة، واللجنة العالمية للقانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة • 10 كانون الأول/ديسمبر 2023: ورشة عمل بعنوان ''حوار بشأن آخر التطورات العلمية والقانونية في قانون تغير المناخ''، نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة المعهد القضائي العالمي المعني بالبيئة وجامعة نيويورك، بالشراكة مع رابطة القضاة الدولية، واللجنة العالمية للقانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمجلس الدولي للقانون البيئي، ومنتدى الاتحاد الأوروبي للقضاة من أجل البيئة • 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023: اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين بعنوان ''تحسين التشريعات المتعلقة بتغير المناخ: اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي بشأن برنامج مونتفيديو الخامس والتعاون التقني بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – فرص للبرلمانات في أفريقيا''، عقد في لواندا في سياق الجمعية 147 للاتحاد البرلماني الدولي • 25 أيلول/سبتمبر 2023: مشاورات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن وضع ورقة خيارات للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ، عقدت خلال المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي • 21–23 آب/أغسطس 2023: مشاورات لمنطقة إفريقيا بشأن وضع ورقة خيارات للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ، عقدت خلال المؤتمر العلمي الخامس لرابطة محاضري القانون البيئي في الجامعات الأفريقية، الذي عقد في كينيا • 16 آب/أغسطس 2023: مشاورات لمناطق آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا ووسط آسيا بشأن وضع ورقة خيارات للاستجابات القانونية لمعالجة تغير المناخ، عقدت خلال الاجتماع الإقليمي الخامس لبرنامج مونتيفيديو للقانون البيئي والمؤتمر الثالث للقانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. في تايلاند

	• 14 آذار/مارس 2023: إحاطة قدمتها الأمانة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية • 28 تشرين الثاني/نوفمبر–2 كانون الأول/ديسمبر 2022: عقد مؤتمر مع محكمة البيئة والأراضي في كينيا وشركاء آخرين، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمحكمة، وتوج ببيان مشترك بشأن تغير المناخ • 14–16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022: تدريب شباب الشعوب الأصلية على العدالة المناخية، كجزء من منصة تمكين الشباب في العمل المناخي، في شيانغ ماي، تايلاند • 28–30 أيار/مايو 2022: حوار إقليمي بشأن العدالة المناخية للأطفال والشباب والأجيال القادمة لمنطقة آسيا

ثالثاً– المجال المواضيعي 3: الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة التنوع البيولوجي

الأنشطة

المنتجات المعرفية	• 2022: دليل تدريبي لبرنامج تدريب المدربين لأكاديميي القانون البيئي في كليات القانون والجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (متاح باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية) • 2022: المساهمة في التوجيه بشأن إدماج حقوق الإنسان في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، التي أعدت في إطار فريق إدارة القضايا التابع لفريق إدارة البيئة المعني بحقوق الإنسان والبيئة (نيسان/أبريل 2023)
الدعم القانوني للبلدان	• 2022: الصومال – دعم تطوير نموذج تدريبي بشأن الاتجار غير المشروع بالأنواع الفريدة وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة • 2022–2023: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا (ولاية صباح) وتايلند وفييت نام – اجتماعات اللجنة الاستشارية الوطنية لمشروع السلامة عبر آسيا من أجل البيئة العالمية (SAFE) والمشاورات بشأن الأطر القانونية لترخيص وإدارة مرافق الحياة البرية
الأحداث والتدريب والاجتماعات	• 25 أيلول/سبتمبر 2023: مشاورات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن وضع ورقة خيارات للاستجابات القانونية للتصدي لتغير المناخ، عقدت خلال المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي • 29–31 أغسطس/آب 2023: مشاورات بشأن إعداد ورقة خيارات للاستجابات القانونية لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، عقدت خلال حلقة عمل بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات، في رواندا • 16 آب/أغسطس 2023: مشاورات لمناطق آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا ووسط آسيا بشأن وضع ورقة خيارات للاستجابات القانونية لمعالجة تغير المناخ، عقدت خلال الاجتماع الإقليمي الخامس لبرنامج مونتيفيديو للقانون البيئي والمؤتمر الثالث للقانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. في تايلاند

- 17 تموز/يوليه 2023: زيارة الطلاب الدوليين إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للتعرف على دور عمليات الحوكمة العالمية في حماية التنوع البيولوجي
- 27 و28 شباط/فبراير 2023: تنظيم المؤتمر الرابع لفقهاء القانون والسياسات البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع رابطة محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكلية القانون بجامعة حمد بن خليفة، والجامعة الأردنية، بشأن موضوع ''قانون التنوع البيولوجي، الحفاظ على الطبيعة وحماية التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا''
- 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2022: دورة ''منطقة التقاء الجرائم وتقنيات التحقيق'' التي يسرتها الأمانة في إطار حلقة عمل أصحاب المصلحة البحريين في تايلند للكشف عن الاتجار بالأحياء البرية في سلاسل التوريد البحرية الدولية والتحقيق فيه – عرض للنهج القانونية وأدوات بناء القدرات بشأن النهج القانونية لمعالجة التنوع البيولوجي
- 14 أيلول/سبتمبر 2022: حوار تفاعلي بشأن السياسات عن العلاقة بين البيئة والصحة في آسيا والمحيط الهادئ، نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، مع التركيز على المخاطر الصحية الناشئة عن العوامل البيئية، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والنظم الغذائية غير المستدامة
- 13 أيلول/سبتمبر 2022: الاجتماع التشاوري المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي أحد البلدان الأربعة التي يركز عليها مشروع السلامة عبر آسيا من أجل البيئة العالمية، مع وزارة الزراعة والحراجة، ووزارة الغابات، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغيرها من أصحاب المصلحة غير الحكوميين والإنمائيين للتعريف بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار المشروع، والعمل مباشرة مع وزارة الزراعة والغابات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وإقامة علاقة عمل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في البلاد لأغراض تنفيذ المشروع
- 21 و22 حزيران/يونيه 2022: حلقة العمل السنوية السادسة للمدافعين عن الأرض والبيئة من شرق أفريقيا، بشأن موضوع ''تعزيز الالتزامات بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض والمحيطات والبيئة''، التي نظمت بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز العدالة والحوكمة والعمل البيئي
- 02–22 نيسان/أبريل 2022: حدث جانبي بشأن موضوع ''أوجه التآزر بين اتفاق إسكاسو وقانون حقوق الإنسان واتفاقية التنوع البيولوجي''، عقد على هامش المؤتمر الأول للأطراف في اتفاق إسكاسو، في شيلي

رابعاً- المجال الشامل: حقوق الوصول

الأنشطة

المنتجات المعرفية	• 2023-2024: مذكرة توجيه لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، أعدت بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى • 2023: إطلاق مرصد الحقوق البيئية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كمنصة لتبادل المعلومات بشأن الحقوق البيئية الإجرائية • 2023: إطلاق ورقة عمل بعنوان ''سيادة القانون البيئي وحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ: دعم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية'' • 2023: مذكرة إعلامية بشأن الحق في بيئة صحية لإدخال تطوير الحق في بيئة صحية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والتوسع في أهمية الحق في حماية البيئة، نشرت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان • 2022: تطوير مجموعة أدوات المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية بالتعاون مع شبكة آسيا والمحيط الهادئ للمدافعين عن البيئة (انظر https://apned.net/environmental-human-rights-defenders-toolkit/) • 2022: أول نسخة من سلسلة روايات مصورة من ستة أجزاء بعنوان ''المدافعون عن الأرض''، تم تطويرها بالتعاون مع مركز الإصلاح البيئي الحضري التابع لكلية الحقوق بجامعة مدينة نيويورك
الدعم القانوني للبلدان	• 2022: شيلي – ثلاثة موجزات للسياسات بشأن الدستورية البيئية في أمريكا اللاتينية لمساعدة شيلي في مشاوراتها بشأن إدراج الحقوق البيئية والاستدامة البيئية في دستورها الجديد • 23 و24 شباط/فبراير 2023: تايلند – حلقة عمل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند بشأن زيادة الوعي وبناء القدرات لشبكة من المنظمات غير الحكومية المستجيبة للبيئة المعنية بحقوق المجتمع • 24 و25 كانون الثاني/يناير 2023: بنغلاديش وكمبوديا والهند وإندونيسيا واليابان ونيبال وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وسنغافورة وسري لانكا وتايلند وتيمور- ليشتي- تدريب أعدته منظمة التدريب الدبلوماسي الدولية لبناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان والبيئة، كجزء من البرنامج التدريبي السنوي الثلاثين بشأن حقوق الإنسان والدبلوماسية الشعبية
الأحداث والتدريب والاجتماعات	• 5 كانون الأول/ديسمبر 2023: ندوة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، نظمها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة • 26-28 أيلول/سبتمبر 2023: المنتدى السنوي الثاني للمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بنما

- 22 أيلول/سبتمبر 2023: حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان البيئية الإجرائية، في بانكوك، بما في ذلك مشاورة مع المدافعين عن البيئة بشأن إطار الحقوق البيئية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يجري تطويره حالياً
- 20 و21 أيلول/سبتمبر 2023: المنتدى الثالث للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في آسيا والمحيط الهادئ، بشأن موضوع ''تعزيز الحماية من خلال جمع البيانات''، الذي جمع أكثر من 200 مدافع من جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، وعقد في بانكوك
- 24 آب/أغسطس 2023: دورة تبادل وتعلم بشأن الاقتصاد الدائري وحقوق الإنسان في سلسلة قيمة المنسوجات في آسيا والمحيط الهادئ، نظمت بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- 21 و22 آب/أغسطس 2023: الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالحقوق البيئية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة، أن يدرج جميع التعليقات الواردة لوضع وثيقة ''مسودة أولية''، مع الإشارة إلى النقاط المنبثقة عن مناقشات الفريق العامل في الدورة التي استمرت يومين.
- 28–30 آذار/مارس 2023: حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في منطقة المحيط الهادئ، في نادي، فيجي
- 21 أيلول/سبتمبر 2022: حدث جانبي بشأن الزئبق وتعدين الذهب الضيق النطاق وحقوق الإنسان، نظم على هامش الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان
- 16 حزيران/يونيه 2022: حلقة عمل استهلالية بشأن إعلان إقليمي عن الحقوق البيئية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عقدت مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بدعم من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

رابعاً– المجالات الشاملة: التعليم وبناء القدرات

الأنشطة

المنتجات المعرفية

- 2023: *سيادة القانون البيئي: تتبع التقدم المحرز ورسم الاتجاهات المستقبلية*
- 2022–2023: تطوير دورة متوسطة بشأن القضاء البيئي بعنوان ''دعم العدالة البيئية للقضاة والمحامين في آسيا والمحيط الهادئ'' ، بالتعاون مع برنامج القانون البيئي التابع للمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في أوقيانوسيا
- 2022–2024: تحسينات على منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية، بما في ذلك إدخال تحسينات على مجموعات الأدوات والتصميم العام والمحتوى المحدث
- 2022: تطوير دورة عبر الإنترنت للأطفال والشباب بشأن حقوق الإنسان والبيئة
- 2022: *إطلاق المحاكم والهيئات القضائية البيئية 2021: دليل لواضعي السياسات* لتوجيه صانعي السياسات والقضاة والأكاديميين وأصحاب المصلحة بشأن إنشاء المحاكم والهيئات القضائية البيئية، بهدف تحسين الفصل في النزاعات البيئية

الأنشطة	
الدعم القانوني للبلدان	• 2023: ترينيداد وتوباغو – استعراض قانون الإدارة البيئية لعام 1995. • 2022: سيراليون – دعم تطوير دليل تدريبي بشأن الامتثال وعمليات الإنفاذ وإجراءات القانون البيئي • 2022: قيرغيزستان – دعم تطوير قانون تشريعي بيئي • 2022: ملاوي – دعم وضع قواعد لمحكمة الاستئناف البيئية واختصاصات أعضائها • 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2022: كمبوديا – برنامج تدريب المدربين على القانون البيئي، استناداً إلى منهج نموذجي وضعه بنك التنمية الآسيوي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة • 27 و28 تشرين الأول/أكتوبر 2022: الفلبين – برنامج تدريب المدربين على القانون البيئي لمهنيي تعليم القانون، الذي تم تنظيمه مع بنك التنمية الآسيوي ومجلس التعليم القانوني في الفلبين
الأحداث/التدريب/الاجتماعات	• 19 و20 شباط/فبراير 2024: تنظيم المؤتمر الخامس لفقهاء القانون والسياسات البيئية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالتعاون مع جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستضافته كلية الحقوق في صحار، بشأن موضوع ''القانون البيئي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: التشريعات نحو اقتصاد مستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا'' • 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023: انعقاد جوائز الإنفاذ البيئي في آسيا لعام 2023 لتقدير وتشجيع إنجازات حماة البيئة والكيانات التي تكافح الجرائم العابرة للحدود التي تؤثر على البيئة • 15–18 آب/أغسطس 2023: المؤتمر الثالث للقانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك دورات بشأن تلوث الهواء والتقاضي بشأن المناخ (نشر نتائج *تقرير التقاضي العالمي بشأن المناخ: تقرير الحالة لعام 2023*) • 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022: انعقاد جوائز الإنفاذ البيئي في آسيا لعام 2022 لتقدير وتشجيع إنجازات حماة البيئة والكيانات التي تكافح الجرائم العابرة للحدود التي تؤثر على البيئة • 20–24 حزيران/يونيه 2022: المدرسة السنوية الثانية لحقوق الإنسان والبيئة، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشبكة العالمية لحقوق الإنسان والبيئة • 31 أيار/مايو 2022: حدث عالمي على مدار 24 ساعة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لبرنامج مونتيفيديو، وتقييم إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتأمل في التقدم المحرز في القانون البيئي، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة البيئيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة المسائل البيئية الراهنة • 5–7 نيسان/أبريل 2022: المؤتمر الثاني للقانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي استضيف بدعم من المعهد الآسيوي لبحوث القانون البيئي، وبنك التنمية الآسيوي، ومبادرة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للحد من الطلب على الحياة البرية، وكلية القانون (أستراليا) والمنظمة الدولية لحقوق الأرض